الصباح الاقتصادية
12
العدد 2425 - السنة الثامنة
الأحد 18 جمادى الآخرة 1437 - الموافق 27 مارس 2016
Sunday 27 March 2016 - No.2425 - 8th Year

### البورصة تمر بحالة من الشحة الشديدة في السيولة

# «الشال»: إجمالي عدد السكان في الكويت يرتفع بنسبة 3.6 بالمئة ليصل إلى 4.239 ملايين نسمة

■ عدد المباني في البلاد سجل معدل نمو بلغ 2 % وهو أعلى من مستوى النمو السنوي المسجل نهاية 2014

■ بنك وربة يحقق صافي أرباح بقيمة مليون دينار بعد خصم الضرائب

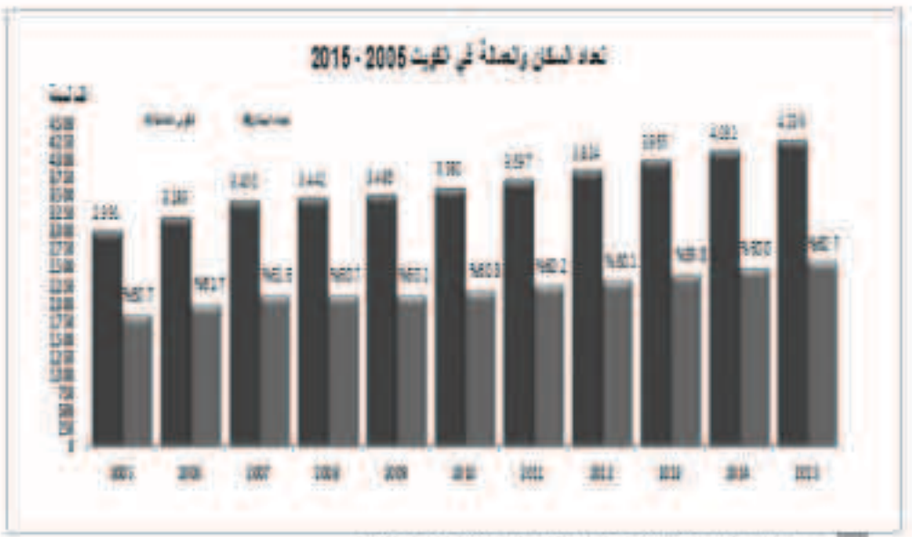

رسم بياني يوضح تطور نسبة الخالي والمشغول لعدد الوحدات السكنية

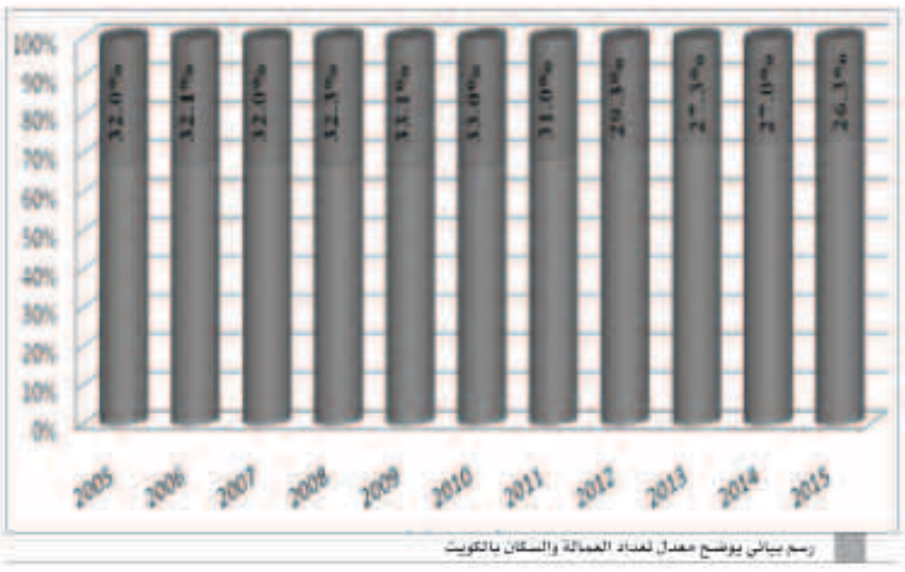

رسم بياني يوضح معدل تعداد العمالة والسكان بالكويت

| البيـــان | 2015/12/31 (ألف دينار كويتي) | 2014/12/31 (ألف دينار كويتي) | التغير القيمة | التغير % | |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الأصول | 776,107 | 594,805 | 181,302 | %30.5 | ↑ |
| مجموع المطلوبات | 683,827 | 502,940 | 180,887 | %36 | ↑ |
| حقوق الملكية | 92,280 | 91,865 | 415 | %0.5 | ↑ |
| مجموع الإيرادات التشغيلية | 18,079 | 13,553 | 4,526 | %33.4 | ↑ |
| مجموع المصروفات التشغيلية | 13,990 | 11,585 | 2,405 | %20.8 | ↑ |
| المخصصات | 3,005 | 1,802 | 1,203 | %66.8 | ↑ |
| الضرائب | 84 | 51 | 33 | %64.7 | ↑ |
| صافي الربح | 1,000 | 115 | 885 | %769.6 | ↑ |
| المؤشرات | | | | | |
| العائد على معدل الأصول | %0.15 | %0.02 | | | ↑ |
| العائد على معدل حقوق الملكية | %1.1 | %0.1 | | | ↑ |
| العائد على معدل رأس المال | %1 | %0.1 | | | ↑ |
| ربحية السهم الواحد (فلس) | 1 | 0.12 | 0.9 | %733.3 | ↑ |
| سعر الإقفال | 196 | 236 | (40) | %16.9- | ↓ |
| مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B) | 2.1 | 2.6 | | | |

جدول يوضح معدل أرباح بنك وربة

اوضح تقرير «الشال» ان الشركة الكويتية للمقاصة اصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/02/29، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 47.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (49% في يناير وفبراير 2015)، و42.3% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (47.7% في يناير وفبراير 2015). وباع المستثمرون الأفراد اسهما بقيمة 239.757 مليون دينار كويتي، كما اشتروا اسهما بقيمة 215.303 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، بنحو 24.454 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 34% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (27% للفترة نفسها 2015)، و24.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (26.8% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 173.178 مليون دينار كويتي، في حين باع اسهما بقيمة 123.106 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الوحيدون شراء، بنحو 50.072 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 18.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (16% للفترة نفسها 2015)، و16.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (14.9% للفترة نفسها 2015)، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 93.953 مليون دينار كويتي، في حين اشترى اسهما بقيمة 85.821 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، بنحو 8.132 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 10.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (8.2% للفترة نفسها 2015)، و6.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (10.4% للفترة نفسها 2015)، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 51.945 مليون دينار كويتي، في حين اشترى اسهما بقيمة 34.458 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، بنحو 17.487 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا اسهما بقيمة 440.413 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 86.6% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (86% للفترة نفسها 2015)، في حين باعوا اسهما بقيمة 423.938 مليون دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 83.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (88.5% للفترة نفسها 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون شراء، بنحو 16.475 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الأخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 12.8%، (8.3% للفترة نفسها 2015)، وباعوا ما قيمته 65.076 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة اسهمهم المشتراة، نحو 50.592 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 9.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (10.5% للفترة نفسها 2015)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، بنحو 14.484 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 3.9%، (3.2% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 19.746 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة اسهمهم المشتراة، نحو 3.5%، (3.5% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 17.755 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، بنحو 1.991 مليون دينار كويتي فقط.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 84.9% للكويتيين و11.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.2% للكويتيين و9.4% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2015، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد. ولكن، لابد من التنبيه إلى أن البورصة تمر بحالة من الشحة الشديدة في السيولة، وبعض التغيير في سلوكيات التداول قد يكون نتاج تلك الشحة وليس بالضرورة تغير أصيل في ظروف سيولة عادية.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 5.3%-، ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية فبراير 2016، (مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 33.1% ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية فبراير 2015)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية فبراير 2016، نحو 24.483 حسابا، أي ما نسبته نحو 6.7% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 26.154 حسابا في نهاية يناير 2016، أي ما نسبته نحو 7.2% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وبانخفاض بلغت نسبته 6.4%- خلال شهر فبراير 2016.

السكان والعمالة - ديسمبر 2015

تفيد آخر إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية بأن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 4.239 ملايين نسمة، في نهاية عام 2015، ذلك يعني زيادة عدد السكان، في نهاية عام 2015، بنسبة 3.6%، مقارنة بمثيله المسجل في نهاية عام 2014. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا، بنسبة 3.1%، في عام 2014، مقارنة بنحو 3.7%، و3.4%، و3.2% في الأعوام 2013 و2012 و2011، على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة، خلال العام 2015، نحو 147 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 31.7 ألف نسمة، بمعدل نسبته 2.5%، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.308 مليون نسمة، وانخفضت مساهمة الكويتيين، في جملة السكان، من نحو 31.2%، في نهاية عام 2014، إلى نحو 30.8%، ويفوق عدد الإناث الكويتيات، البالغ نحو 666.3 ألفا، عدد الذكور، البالغ نحو 641.3 ألفا. وزاد عدد السكان غير الكويتيين، بنحو 115.3 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته 4.1%، بارتفاع عن نسبة النمو في عام 2014 البالغة نحو 3.4%. وبلغ عددهم نحو 2.931 مليون نسمة، وبمعدل نمو سنوي مركب، خلال السنوات 2006-2015، بلغ نحو 3.5%.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.574 مليون عامل، أي ما نسبته نحو 60.7% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 33.3% من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين، من مجموع السكان غير الكويتيين، بلغت نحو 72.9%. وانخفضت نسبة العاملين الكويتيين، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو 17.2%، في عام 2014، إلى نحو 16.9% في عام 2015. وارتفعت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة الكويتية إلى نحو 47.5%، بعد أن كانت عند 46.8%، في نهاية عام 2014، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 26.7%. وارتفع عدد العاملين الكويتيين، بنحو 13.6 ألف عامل ليبلغ عددهم نحو 435.9 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو 331.6 ألف عامل، أي ما نسبته 76.1% من إجمالي العمالة الكويتية، مرتفعا من نحو 320.1 ألف عامل، في نهاية عام 2014. بينما تم استيعاب نحو 1,463 وظيفة لكويتيين خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نمو بلغت 1.6%، وتحتاج هذه النسبة إلى بعض التدقيق، فلازالت بعض النظم متقلتة ومعها بعض العمالة غير الحقيقية وبعقود وهمية.

المباني والوحدات العقارية - ديسمبر 2015

بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2015 -حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات- نحو 195.6 ألف مبنى، مقارنة بنحو 191.7 ألف مبنى، في نهاية 2014، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 2%، وهو أعلى من مستوى النمو السنوي المسجل، في نهاية عام 2014، والذي بلغ نحو 1.3%، ويعتبر نمو عدد المباني في 2015 ثاني أعلى نسبة نمو في السنوات الخمس السابقة، وكان معدل النمو الأعلى نحو 2.5% وتحقق في عام 2010.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة، بلغ عددها، نحو 673.7 ألف وحدة، مقابل 653.3 ألف وحدة، في نهاية عام 2014. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 3.1%، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 2.8%، في نهاية عام 2014. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2006 حتى عام 2015، نحو 2.8%، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني، للفترة ذاتها، أدنى، إذ بلغ نحو 1.6%، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، أي أن التغير في نمط الطلب استمر على نفس المنوال، ربما بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والارتفاع الكبير في مستوى الإيجارات. وتستخدم غالبية المباني، في الكويت، للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68.2% من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل، معا، فتلك المخصصة للعمل، فقط.

وارتفعت قليلا نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 12.1%، وعددها نحو 23.7 ألف مبنى، من إجمالي 195.6 ألف مبنى، مقارنة بنحو 23.1 ألف مبنى خال، من إجمالي 191.7 ألف مبنى، في نهاية عام 2014، أي ما نسبته 12%. ويعرض الجدول التالي لعدد المباني ونوع استخداماتها، حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2015.

وطبقاً لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات، إذ شملت ما نسبته 46.5%، من الإجمالي، تليها المنازل بنسبة 22.5%، ثم الدكاكين بنسبة 17.7%. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته، بصورة منتظمة، منذ عام 2006 وحتى نهاية عام 2015، في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2006-2015)، للشقق والمنازل والدكاكين، نحو 3.7% و1.5% و3.6%، على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6.3%. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات وفقا لتقديرات هيئة المعلومات المدنية، في عام 2015، فبلغت نحو 26.3%، بعد أن كانت نحو 27%، في نهاية عام 2014. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول، خلال السنوات 2006-2015.

نتائج بنك وربة 2015

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب-، بلغ نحو 1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 115 ألف دينار كويتي، لعام 2014. ويعود الفضل في تحقيق البنك أرباحا صافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وبلغت أرباحه التشغيلية قبل خصم المخصصات نحو 4.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ 2.1 مليون دينار كويتي أو أكثر قليلاً من الضعف، مقارنة بنحو 2 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 4.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 18.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 13.6 مليون دينار كويتي، لعام 2014. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 12 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 8.9 مليون دينار كويتي. وضمنه ارتفع بند إيرادات إيداعات تمويل بنحو 6.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بارتفاع أقل لبند تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين بنحو 3.2 مليون دينار كويتي. وارتفع، أيضا، بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى 2.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 419 ألف دينار كويتي. بينما انخفض صافي إيرادات استثمارات بنحو 398 ألف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 3.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.1 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 2.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 14 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 11.6 مليون دينار كويتي، حيث ارتفعت جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 77.4% مقارنة مع نحو 85.5% في عام 2014. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أو نحو 66.8%، عندما بلغ نحو 3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.8 مليون دينار كويتي في عام 2014. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 5.5%، مقارنة بنحو 0.8%.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغ 181.3 مليون دينار كويتي ونسبته 30.5%، ليصل إلى نحو 776.1 مليون دينار كويتي، مقابل نحو 594.8 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2014، حيث ارتفع بند مديني التمويل بنحو 155.6 مليون دينار كويتي، أي نحو 40.1% وصولا إلى نحو 543.8 مليون دينار كويتي (70.1% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 388.2 مليون دينار كويتي (65.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2014، وارتفع، أيضا، بند استثمارات متاحة للبيع بنحو 15.7 مليون دينار كويتي، أي بنحو 29.5%، وصولا إلى 68.7 مليون دينار كويتي (8.8% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع 53 مليون دينار كويتي (8.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2014، بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 2.3 مليون دينار كويتي وصولا إلى نحو 3.8 مليون دينار كويتي (0.5% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 6.1 مليون دينار كويتي (1% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 180.9 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 36% لتصل إلى نحو 683.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 502.9 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2014، حيث ارتفع بند المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 91.2 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 59.6% وصولا إلى نحو 244.3 مليون دينار كويتي (35.7% من إجمالي المطلوبات)، مقارنة مع 153.1 مليون دينار كويتي (30.4% من إجمالي المطلوبات). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.1% مقارنة بنحو 84.6% في عام 2014.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعا، مع نهاية عام 2014، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين البنك (ROE) إلى نحو 1.1%، مقارنة بنحو 0.1%، وارتفع، مؤشر العائد على معدل راسمال البنك (ROC) إلى نحو 1%، مقارنة بنحو 0.1%، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.15%، مقارنة بنحو 0.02%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 1 فلس مقابل نحو 0.12 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.1 ضعف مقارنة بنحو 2.6 ضعف. واعلن البنك نيته عن عدم توزيع اي من ارباح نقدية او اسهم منحة.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطا، حيث انخفض كل من مؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفع مؤشر القيمة المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 338.7 نقطة، وبانخفاض بلغ قيمته 6.8 نقطة، ونسبته 2% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 27.2 نقطة، أي ما يعادل 7.4% عن إقفال نهاية عام 2015.